

# خريطة طريق بناء المواطنة والحكم الرشيد في العراق

الناجمة من  
الحوار العراقي  
لبناء الوطن والمواطنة  
(٢٠٢٠-٢٠١٨)

الملخص التنفيذي

## ١- في منهجية الحوار

انطلاقاً من الهمّ الوطني المشترك، والرغبة في البحث عن رؤية جامعة تنهض بالعراق من أزماته المتراكمة، للشّير به نحو دولة المواطنة والحكم الرشيد، شاركت (٣٣) ثلاثاً وثلاثون شخصياً من الشخصيات العراقية السياسية والدينية والأكاديمية، ومن قيادات المجتمع المدني<sup>١</sup>، في حوارٍ من المسار الثاني، وطنياً وصريحاً وهادفياً، نتجت عنه هذه الوثيقة.

وجرى الحوار على مدى سنتين، عبّر أربعة مؤتمرات، عُقدت بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بمعدّل يوميّين أو ثلاثة أيام لكلّ جولةٍ من جولات الحوار، وأقيمت الجولة الأخيرة إلكترونياً، بسبب الأحوال الصحيّة التي فرضتها جائحة "كورونا". وشارك الشباب العراقي في هذا المسار، بالاستماع إلى رأي ممثلين/ات عنهم في موضوعات الحوار.

وحدّد المشاركون/ات موضوعات الحوار، وأبرزت المشكلات التي تعترض بناء الوطن والمواطنة في العراق، وأسهموا في إثراء مضامينها، عبّر مداخلات تمهيدية وأوراق مكتوبة ومناقشات مستفيضة، ثمّ وضعوا التوصيات والسياسات المناسبة لها، لتحقيق التغيير المنشود، في الوقت الذي قدّم فيه مركز رشاد للحكومة الثقافية<sup>٢</sup> خبرته، بإدارة الحوار وتحرير التقارير على نحوٍ محايد، بالتعاون مع مؤسسات عراقية شريكة في تنفيذ المشروع<sup>٣</sup>.

إذن، يمثّل هذا التقرير ثمار حوار المسار الثاني بين الشخصيات العراقية التي شاركت فيه، من دون أن يلغي التباين الفكري والسياسي بينهم، فضلاً عن أنّ هذه الوثيقة لا تسعى إلى الشموليّة في تحديد المسائل العالجة، ولا تدّعي تقديم إجابات حصرية عنها؛ ذلك بأنّ تشعب موضوعات الحوار وتشابك بعضها ببعض، اقتضى اعتماداً مقاربيةً شاملةً في التحليل، مع التركيز على موضوعات محدّدة، وُضعت لها توصيات سياسية لمعالجتها، تتصلّ بمسائل المواطنة والتنمية والعدالة الاجتماعية. أمّا الموضوعات الأخرى فجاءت توصيفاً للسياق العام لهذا الإصلاح، وهو ما يحتاج إلى مسارات حوارٍ إضافية لمعالجته.

## ٢- في السياق العراقي والإصلاحات البنيوية

يرى المشاركون/ات في الحوار أنّ الحراك الاحتجاجي الثوري، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بشعاره "نريد وطناً"، يُعدّ تحوّلاً لافتاً في المشهد العراقي، يقتضي التعامل معه بوصفه قاعدةً للإصلاح وبناء المستقبل، ويؤكّد ضرورة مشاركة الشباب والشابات في صناعة القرارات السياسية والاجتماعية.

إنّ الوصول إلى: «عراقٍ مدنيّ ديمقراطيّ تعدّدي، يحترم كرامة الإنسان وحقوقه، ويعيش بسلام في إطار دولة المواطنة الحاضرة للتنوع»<sup>٤</sup>، ليس مجردّ مطلب، بل هو التزامٌ مسارٍ يتطلّب التعاون بين الأطراف المعنيّة كافة: الهيئات الحكومية والسياسية، والمجتمع المدني بقوّاه الشبابية والنسائية والثقافية والأكاديمية والإعلامية، ومرجعياته الروحية، والقوى الاقتصادية؛ بالتعاون مع الهيئات والجمعيات والمنظمات الدولية.

إنّ هذا المسار يقتضي تجديد الثقة والعقد الاجتماعي بين العراقيين أنفسهم من جانب، وبينهم وبين الدولة من جانب آخر، وتحقيق حُزمةٍ من الإصلاحات البنيويّة في النظام، وفي آليات الحكم وممارسته، وفي السياسات العامة، وبسط الدولة سيادتها وسلطانها على كامل أراضيها، وعلى علاقاتها الإقليمية والدولية، على النحو الآتي:

١ راجع: للملحق الأول في التقرير الكامل: لائحة المشاركين والمشاركات في الحوارات

٢ مركز رشاد للحكومة الثقافية تابعٌ لمؤسسة أديان للتنوع والتضامن والكرامة الإنسانية، المسجّلة في لبنان بوصفها منظمة غير حكومية، مستقلة، لا تتوحى الربح.

٣ من تلك المؤسسات العراقية الشريكة: كرسي اليونسكو في جامعة الكوفة لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي، وجمعية الأمل العراقية، ومؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

٤ خلاصة ورشة حوار مع مجموعة من الشباب العراقي من مختلف المناطق والمكوّنات، نظّمها معهد المواطنة وإدارة التنوع في مؤسسة أديان، بالشراكة مع كرسي اليونسكو في جامعة الكوفة لتطوير دراسات الحوار بين الأديان في العالم الإسلامي.

- استكمال بناء المؤسسات الدستورية، وتحقيق الإصلاحات التي تعالج الالتباسات أو المسائل غير المحسومة في الدستور، كالمزج بين نظام الحكم الاتحادي والنظام اللامركزي، وإدارة التعددية وضمان حقوق الأقليات ومشاركتهم الفاعلة، فضلا عن إنجاز ملف المناطق المتنازع عليها.
- تعزيز سيادة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، والاستفادة من النجاح في مواجهة الإرهاب، لبناء إستراتيجية عراقية أمنية ودفاعية متكاملة، تُعزِّز مناعة الوطن ووحدته، بما يؤكِّد سيادة الدولة الناجزة، وحُسن الانتظام العام تحت سقف القانون، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على أية مصلحة خارجية، أو فتوية داخلية.
- محاربة الفساد الذي تسرَّب إلى مفاصل الدولة والمجتمع على حدِّ سواء، وهو ما يقتضي تطوير مفهوم الخدمة المدنية، واستخدام الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الشفافية والرقابة والمحاسبة، وتعزيز استقلالية القضاء، وتعميم ثقافة القانون وهيبته واحترامه.
- تفعيل القوانين ومشاريع القوانين والأنظمة الانتخابية، ووضع سياسات وطنية شاملة للقضايا الرئيسة، وتعزيز دور المجتمع المدني، وُصولا إلى ترسيخ الوعي الديمقراطي وتحقيق التداول المرِن للسلطة.
- تطوير إستراتيجية اقتصادية واجتماعية، تُحرِّز العراق من الاعتماد شبه الحصري على عائدات النَّفط، وتنقله من الاقتصاد الرِّيعي إلى الإنتاجي، وتواجه تداعيات جائحة كورونا، وتُحقِّق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

### ٣- في التوصيات السياسية المقترحة

#### أ) الهوية الوطنية وثقافة التعددية

منح المتحاورون/ات هذه المسألة مساحة واسعة في نقاشاتهم، ووضعوا خمس توصيات، فضلا عمَّا يرتبط بها من سياسات تنفيذية؛ ابتغاء الوصول إلى:

- ← تعزيز هوية وطنية عراقية جامعة للهويات الفرعية بأنواعها كافة، في ضمن مشروع وطني متكامل، يحفظ للعراق وحدته المتنوعة، ويضمن الاحترام الدستوري والقانوني والثقافي للهويات الفرعية.
- ← احترام حقِّ الآخرين في الاختلاف في الرأي، والتمتع بحريَّة المعتقد والدين، والتمرُّس بالسلوك الحوارية والتمسُّك بقيمه.
- ← تمكين "الأقليَّات" من الاستفادة من التمييز الإيجابي، لضمان مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة.
- ← القضاء المتدرِّج على ظاهرتي التعصُّب والعنف، وتعزيز السلم المجتمعي.
- ← احتواء خطابات الكراهية، ووضع حدِّ لها.

#### ب) المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع

ترتكز خريطة طريق بناء المواطنة والحُكم الرشيد في العراق على تعزيز المواطنة، ليس على مستوى الوعي الوطني فحسب، بل على مستوىي الفعل والتفاعل أيضا، اللذين يحقِّقان مشاركة بناءة للجميع في الحياة العامة. ولهذا وضع المتحاورون/ات ستَّ توصيات سياسية أخرى، تسعى للوصول إلى:

- ← المساواة بين المواطنين، على تعدُّد انتماءاتهم الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وضمان حريَّة الرأي والتعبير والاحتجاج.
- ← الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية، لتفعيل المحاسبة وتطوير السياسات العامة وتحقيقها، من خلال مناصرة المجتمع المدني لها، والشراكة مع المؤسسات العامة.

- ← المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة السياسيّة، وتعزيز فرص التغيير الذي يطمحون إليه.
- ← تحسين الأوضاع الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للمرأة، لتحقيق المساواة والعدالة الفئمتين على النوع الاجتماعي، وزيادة مشاركتها في مواقع صنع القرار وبناء الأمن والسلام، ومواجهة كل أشكال التمييز.
- ← إنصاف الأقليّات التي مُنحت مقاعد "الكوتا"، عبّر تطوير النظام الانتخابي، لكي تتمكّن من التمثيل الفعلي في هذه المقاعد.
- ← تعزيز سيادة القانون والاحتكام إلى نصوصه، وتطبيقها بالتساوي على الجميع، والتصديّ لتغوّل النزعات العشائريّة.

### ج) المصالحة والعدالة الانتقالية

- يحتاج المجتمع العراقي -الذي عانى العنف والصراعات والقتال الداخلي- إلى مسارٍ شاملٍ، يحقّق المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية. ويجب أن يشمل هذا المسار أيضا مئات القتلى والجرحى الذين سقطوا في ثورة تشرين/أكتوبر، وآلاف المغيّبين بسبب الاقتتال الأهلي والعنف الطائفي بعد سنة ٢٠٠٣. من هنا، تُوصي خريطة الطريق هذه بأربع توصيات مع سياسات تنفيذية ترتبط بها، للوصول إلى:
- ← إعادة بناء الثقة بين العراقيين كافة، عبر تحقيق العدالة الانتقالية للجميع وترميم النسيج الاجتماعي، لتحقيق السّلم والاستقرار الأهليّين، والوصول إلى الاستقرار السياسي.
  - ← عودة العوائل النازحة، وإعادة توطينها في مجتمعاتها المحليّة، وتخفيف التوتّر عنها، وتجنّب حدوث التغييرات الديموغرافية في المدن العراقيّة، بما يحفظ النسيج المجتمعي العراقي التعدّدي.
  - ← دمج ما يُعرّف بـ«عوائل داعش» وأطفالها في النسيج المجتمعي العراقي، بعد إعادة تأهيلهم وتنقية ذاكرتهم، بما يعزّز هويّة المواطنة وخيار المصالحة، بمسارٍ قانونيٍّ قضائيٍّ عادل.
  - ← الحدّ من هجرة الكفاءات العراقية، بما يُسرّم في إعادة الوصل بين المقيمين العراقيين والمغتربين، ويحفّزهم إلى الاستثمار في العراق ودعمه على الصعد كافة.

### د) التنمية الشاملة والمستدامة

- التنميةُ موضوعٌ واسعٌ ومنتشعبٌ؛ لذا ركّز المتحاورون/ات فيها على خمسة عناواناتٍ مُلحّة، فوضعوا لها خمس توصياتٍ وسياساتٍ تنفيذية، ابتغاء الوصول إلى:
- ← تأهيل البنية التحتية لجميع المدارس والمؤسّسات التعليمية، وإعادة بناء العناصر القيميّة للجهاز التربوي، للقضاء على الأميّة ونجاح العملية التربوية.
  - ← تَبْيُّ المعايير المهنية الفاعلة في تطوير التعليم العالي، وتحسين جودته، وربطه بسوق العمل.
  - ← الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية المتكاملة والشاملة للمواطنين كافة، لخلق مجتمعٍ مُعافيٍّ جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا.
  - ← تعزيز الصّحة النفسية عبر تقديم خدمات عالية الجودة، وتأهيل كوادر قادرة على الاستجابة السريعة في كل أنحاء البلاد.
  - ← حماية البيئة وتحسينها بإزالة الأضرار التي لحقت بها ومعالجتها، والحفاظ على الصّحة العامة والوارد الطبيعيّة والتنوّع الإحيائي والطبيعي، بما يضمن التنمية المستدامة.